

موقف صحيفة " العمل " التونسية من المفاوضات الجزائرية الفرنسية

(1962 – 1960)

Amal " on the Algerian-French The position of the Tunisian newspaper "El-negotiations

(1962 – 1960)

الدكتورة / قشيش فتيحة

جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة –

ملخص:

يتناول هذا المقال صدى المفاوضات الجزائرية الفرنسية في صحيفة " العمل " التونسية الناطقة باسم الحزب الحر الدستوري التونسي. ويبرز موقف هذه الصحيفة من تلك المفاوضات ويبين وجهة نظرها إزاء كل قضية من القضايا والعقبات التي أفرزتها عمليات التفاوض بين الطرفين الفرنسي والجزائري طيلة فترة المفاوضات، ومنها قضيتي الصحراء والأقلية الأوروية في الجزائر. كما يبرز الدور الإعلامي المتميز الذي أدته هذه الصحيفة في دعم القضية الجزائرية إعلامياً أثناء مرحلة المفاوضات. و اجتهادها في محاولة استقطاب الرأي العام التونسي والعربي، وحتى الدولي لنصرة الثورة الجزائرية والتضامن معها، وكذا مساهمتها في محاولة التصدي للدعاية الاستعمارية الفرنسية وكشف مناوراتها المستهدفة للثورة خلال مرحلة المفاوضات.

الكلمات المفتاحية : صحيفة العمل ، الدعاية والاعلام ، الثورة الجزائرية ، المفاوضات .

Abstract:

This article deals with the reverence of Algerian-French negotiations in the Tunisian newspaper « El-Amal », which is the spokesperson for the Free Constitutional Party of Tunisia. And it reveals The paper's position on the negotiations and clarifies its point of view regarding each issue and the obstacles created by the negotiation processes between the French and Algerian parties, throughout the negotiations period. Including the issues of the Sahara and the European minority. It also highlights the distinguished media role that this newspaper played in supporting the Algerian issue in the media during the negotiation phase. And her hard work in trying to attract the Tunisian, Arab, and even international public opinion to support the Algerian revolution and its solidarity with it, as well as its contribution to confronting French colonial propaganda and revealing its maneuvers during the negotiation phase.

Key words : negotiations, the Algerian revolution, the newspaper El-Amal , advertising and the media.

مقدمة :

استطاعت الثورة التحريرية الجزائرية بعد سبع سنوات من النضال أن تكفل بالنجاح، رغم ضعف وسائل الكفاح لديها ويعود الفضل في ذلك إلى الاستراتيجية المتميزة التي اتبعتها جبهة التحرير الوطني

في تنفيذ هذه الثورة، التي كانت تكافح على جبهات متعددة، والتي لعب فيها العمل الدبلوماسي دوراً متميزاً، حيث كان إجبار السلطات الفرنسية على الرضوخ للتفاوض شكلاً آخر ومرحلة أخرى من مراحل نضال الجزائريين الشاقّة، التي تطلبت منهم مزيداً من الثبات و الصمود للقدرة على مراوغة الديبلوماسية الفرنسية وكشف ألعيبها وابطال مناوراتها .

ونظراً للدور المتميز الذي لعبته المعركة الاعلامية والدعائية في بلوغ الثورة التحريرية أهدافها المسطرة، باعتراف الاستعمار الفرنسي بشرعيتها وقبوله للتفاوض مع قادتها، حرصت صحافة بعض البلدان العربية والاسلامية المتضامنة مع القضية الجزائرية على الاستمرار في دعمها لهذه القضية إعلامياً، حتى تتمكن من بلوغ أهدافها النهائية في نيل الحرية والاستقلال، وذلك بالاجتهاد في فضح مناورات الاستعمار ودحض مزاعمه وادعاءاته، فكانت مرحلة المفاوضات الجزائرية الفرنسية من أبرز محطات الثورة التحريرية الجزائرية التي حظيت بدعم وتفاعل هذه الصحافة مع أحداثها وتطوراتها و مستجداتها اليومية. ولعل أبرزها الصحافة التونسية وعلى رأسها صحيفة " العمل " لسان الحزب الحاكم في تونس آنذاك وهو الحزب الحر الدستوري التونسي . **فكيف تجاوزت و تفاعلت صحيفة " العمل " التونسية مع هذه المرحلة المهمة من عمر الثورة ؟ و بما تميز موقفها من المفاوضات الجزائرية الفرنسية ؟**

1- مرحلة المفاوضات السرية 1956

تعود الاتصالات الأولى بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية إلى شهر أبريل من سنة 1956، حيث تم أول لقاء بالجزائر العاصمة بين مبعوث رئيس الحكومة الفرنسية منداس فرانس، ومجموعة من القادة الجزائريين، على رأسهم عبان رمضان² وبن يوسف بن خدة³. ثم تلاه لقاء آخر في القاهرة جمع محمد خيذر⁴ بمبعوثي رئيس الحكومة الفرنسية غي مولي، وهما جورس *Gorse* وبيجارا *Begara*⁵، كما جرت لقاءات أخرى بين محمد يزيد⁶ وأحمد فرانسيس⁷ وبيير كوميين الأمين العام بالنيابة للحزب الاشتراكي الفرنسي الذي يرأسه غي مولي، وذلك يوم 21 جويلية 1956 بالعاصمة اليوغوسلافية بلغراد، هذا إضافة إلى لقاء كل من محمد يزيد ومحمد خيذر وعبد الرحمان كيوان⁸ ببعض المسؤولين الفرنسيين كهيربون وكازيل وبيروني يومي 2 و3 سبتمبر 1956 في روما⁹، وقد استأثرت هذه اللقاءات كغيرها من الأحداث والتطورات المتعلقة بالثورة التحريرية الجزائرية اهتمام جريدة " العمل " التونسية الناطق الرسمي باسم الحزب الحر الدستوري التونسي، فحاولت كشف القناع عنها وتوضيح ملامساتها للرأي العام العالمي في العديد من الافتتاحيات والعناوين الإخبارية.

وفي هذا الإطار ونقلنا عن جريدة "الجمهورية" الفرنسية نشرت " العمل " في أحد أعدادها الصادرة في شهر ماي من سنة 1956، مقالا جاء تحت عنوان "مفاوضات سرية مع المقاومين"، كشفت فيه الستار عن حيثيات مفاوضات سرية تمت بالعاصمة المصرية القاهرة بين الحكومة الفرنسية وممثلين عن جبهة التحرير الوطني¹⁰، حيث ذهبت في بداية المقال إلى توضيح العروض التي تضمنها مشروع الحكومة الفرنسية المقترح على الثوار الجزائريين في هذه المحادثات، فقالت: «... ومن بين العروض التي عرضها مندوبي غي مولي، أن وقف إطلاق النار إذا وافق عليه الثوار، سيكون بلا قيد أو شرط من جهة فرنسا، وأن العفو الشامل سيسبق هذا، ولن يكون هناك نزع سلاح أو تسليم، على أن تجري إنتخابات حرة بعد إقرار السلام في الجزائر بثلاثة أشهر... وعرض مندوب رئيس الوزراء أن الحكومة لا تمنع مطلقاً، في أن تشرف على عملية الإنتخابات لجنة دولية، لضمان إجراء الإنتخابات في جو من الحياد والحرية...»¹¹

ثم استطرقت الجريدة موضحة إسرار غي مولي ورغبته الملحة في اقناع الطرف الجزائري بأهمية المشروع الذي تقدم به، في إيجاد حل للقضية الجزائرية، كونه أول مشروع-حسب رأيه- يعترف بجبهة التحرير الوطني كناطق رسمي باسم الشعب الجزائري فتقول: «... وطلب غي مولي من رسوله أن يبلغ هيئة تحرير الجزائر، أن لا يتمسكوا بحرفية الألفاظ، بل ينظروا إلى مشروعه ككل وأن هذا المشروع سيؤدي حتما إلى إيجاد حلول أخرى...وقبل لاقتناع بعض أعضاء هيئة تحرير الجزائر، أن عليهم أن يقبلوا

عرض غي مولي ففبه كل الخير، إذ لأول مرة تكون حكومة فرنسية قد اعترفت رسمياً، بأن لجنة تحرير الجزائر لجنة رسمية، لها حق التحدث باسم الجزائر، وأن هذه الخطوة كبيرة جداً، وأنه إذ أنت وزارة أخرى إلى الحكم، فلا يمكن أن تتجاهل ما وصلت إليه الوزارة الاشتراكية من نتائج، وخاصة مسألة الاعتراف بلجنة التحرير...»¹²

ثم راحت بعد ذلك تسرد تفاصيل ومجريات هذه المحادثات، مؤكدة على أنها انتهت بفشل الطرفين المتقابلين في الوصول إلى أي إتفاق يذكر، وذلك بسبب رفض القادة الجزائريين لشروط الطرف الفرنسي البعيدة عن شروطهم القائلة بأنه لا مفاوضات قبل الاعتراف المسبق باستقلال الجزائر، حيث قالت بخصوص ذلك: «... والتاريخ يذكر أن المسيو بيجارة حضر إلى القاهرة، وانضم إليه جورس، ونزل الاثنان في دار السفارة الفرنسية بالقاهرة... واجتمع بيجارا أكثر من مرة ببعض أعضاء لجنة تحرير الجزائر، في أماكن متعددة، وعرض عليهم مشروع غي مولي الشبه رسمي... وهو المشروع الذي رفضه الجزائريون، إذ أنهم طالبوا قبل البدء في أية محادثات أو مفاوضات، بضرورة إعلان رئيس الحكومة الفرنسية، أن المباحثات تجري على أساس استقلال الجزائر...»¹³

ومن جهة أخرى حاولت الجريدة أن تسلط الضوء على الشروط التي وضعتها جبهة التحرير الوطني كمبادئ أساسية لا يمكن المساس بها أو التنازل عنها، في أية مفاوضات يتم إجراؤها مع الطرف الفرنسي، فنشرت بهذا الشأن مقالا آخر في عددها الصادر يوم 19 سبتمبر 1956، تناولت فيه تصريح لجبهة التحرير الوطني يعبر عن رفضها القاطع، لأية محادثات تُشرك فيها الحكومة الفرنسية الحركة المصالية¹⁴ كطرف ممثل للشعب الجزائري، وذلك في إطار أطروحة "المائدة المستديرة"¹⁵ التي تحاول اعتمادها، والتي تهدف من ورائها إلى تشييت صفوف هذا الشعب الموحد تحت زعامة ممثله الوحيد والشري جبهة التحرير الوطني حيث جاء في الجريدة بهذا الخصوص ما يلي: «... ولم يعد وجود للحركة القومية الجزائرية بالجزائر، وهي في طريق الاندثار بالديار الفرنسية، وليست أهميتها إلا التي تريد أن تعطى لها الصحافة الفرنسية... وينبغي القول بأن محاولة الحكومة الفرنسية تشييت صفوف الشعب الجزائري الموحد بأجمعه وراء جبهة التحرير الوطني، بمجابته بمصالي الحاج قد فشلت، ولهذا فإنه لا يمكن التحدث عن حركة قومية جزائرية يمكن أن تضايق إتفاقيات تبرم لفائدة الشعب الجزائري بواسطة جبهة التحرير الوطني...»¹⁶

وإلى جانب ذلك تشير الجريدة إلى أن جبهة التحرير الوطني تشترط الإعتراف بوحدة الأمة الجزائرية، وبسيادتها واستقلالها قبل الشروع في أية محادثات مع الحكومة الفرنسية فنقول: «... لا يقبل الجزائريون أسس الحل الفرنسي الذي اقترحه فرنسا، وأن الشروط التي تضعها جبهة التحرير الوطني لإيقاف إطلاق النار معروفة جداً، إذ أعلنتها الجبهة في عدة مناسبات. وها هي اليوم توزع منشورا بباريس والجزائر العاصمة، تفسر فيه نظريتها مرة أخرى. وقد جاء في ذلك المنشور أن شروط إيقاف إطلاق النار تتمثل في الاعتراف بالأمة الجزائرية كأمة واحدة لا تتجزأ، مع الاعتراف بوحدتها الصحراوية، والاعتراف باستقلال الجزائر دون قيد أو شرط...»¹⁷

كما حاولت الجريدة استعراض الموقف الرسمي المكذب لحدوث أية اتصالات بين الفرنسيين والثوار الجزائريين، مُرجعة سبب تنفيذ الحكومة الفرنسية لهذه المحادثات إلى الوضع الحرج الذي وضعتها فيه جبهة التحرير الوطني، بعدم استجابتها للمشروع الذي عُرض عليها، فقالت بهذا الشأن: «... لم نفاوض الثوار، لم نرسل مندوبين عنا إلى القاهرة فكل ما يقال عن مفاوضات أو مباحثات أو إتصالات دارت بين رجال رسميين أو غير رسميين من الفرنسيين وبين الثوار الجزائريين لا أساس له من الصحة... هكذا يقول غي مولي رئيس وزراء فرنسا، وبهذا المعنى أصدرت وزارة الخارجية الفرنسية بلاغا رسمياً، تنفي فيه كل ما قيل عن حدوث إتصالات في القاهرة بين بعض الفرنسيين وممثلي الجزائر، وأول أمس وقف أيضا رئيس الوزراء في البرلمان ليقول بأعلى صوته أن الحكومة الفرنسية لم تقاوض أحدا... حقا لقد كان غي مولي في شدة الحرج...»¹⁸

وإضافة إلى لقاء القاهرة أشارت العمل في مقال نشر بعدها الصادر يوم 19 جويلية 1957 إلى لقاء سري آخر جمع قادة من جبهة التحرير الوطني بممثلين عن الحكومة الفرنسية في تونس، حيث أكدت على أن موظفا ساميا في وزارة الخارجية الفرنسية كُلف بمهمة الاتصال بقيادة جبهة التحرير الوطني، وأن الاتصالات التي جمعتها بهم كانت حسنة رغم تمسك ممثلي جبهة التحرير الوطني بشروطهم ومبادئهم الأساسية، إلا أن هذه الاتصالات سرعان ما قُطعت -على حد قولها- حيث فشل الطرفين مرة أخرى في الوصول إلى أي حل يذكر، وقد أرجعت سبب ذلك إلى عدم جدية وصدق نوايا الحكومة الفرنسية التي لم تكن -حسب رأيها- تسعى من وراء تلك الاتصالات إلى إيجاد حل للقضية الجزائرية، بل كانت تهدف فقط إلى جس نبض قادة جبهة التحرير الوطني، ومحاولة إسكات الأطراف الفرنسية المنادية باللجوء إلى التفاوض هذا من جهة، ومن جهة أخرى أرجعت أسباب فشلها إلى المساعي الحثيثة التي بذلها التيار الفرنسي المتطرف، المعارض لسياسة المفاوضات، في سبيل عرقلة وإفشال أية محاولة لربط اتصالات مع قادة الثورة¹⁹، حيث قالت الجريدة في هذا المضمرة: «... ويستفاد من العناصر المذكورة هناك أن مفاوضات سرية جرت بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني الجزائري، بمناسبة انعقاد مؤتمر الجامعة العالمية للثورات الحرة بتونس، وقد وقعت هذه الاتصالات بتونس وكانت بدايتها حسنة، بالرغم من أن ممثلي جبهة التحرير الوطني تمسكوا برغباتهم الأساسية، فقد أظهروا إستعدادهم لتقديم رغباتهم في مظهر لين أمام الرأي العام الفرنسي...»²⁰

وتضيف: «... إن هذه القضية تُحمل المعلقين على إلقاء عدة أسئلة على أنفسهم وإبداء بعض النظريات، فالنظرية الأولى هي أن الحكومة الفرنسية أرادت حقا جس نبض جبهة التحرير الوطني قصد إعداد مفاوضات، ولكن محاولتها أوقفها المتطرفون الذين ليست لهم سياسة إلا الحرب. أما النظرية الثانية، فهي أن الحكومة الفرنسية شرعت في مفاوضات لتثبت نياتها التحريرية للرأي العام الفرنسي والعالم، وإن كانت في الواقع لا تستطيع مواصلتها، وقد استخدم غي مولي هذه الحيلة، ليجبر أولئك الذين يطالبون بالمفاوضات على السكوت، ولكن لما رأى أن جبهة التحرير الوطني مستعدة للتفاوض، قطع المفاوضات، الأمر الذي يعزز جانبه لدى المتطرفين، ويجعل الأحرار التقدميين يعتقدون أنه حاول التفاوض...»²¹

وهكذا حاولت " العمل " أن تضع قراءها في صورة حيثيات وخلفيات بعض اللقاءات السرية التي جمعت بعض القادة الجزائريين بمندوبين عن الحكومة الفرنسية، ابتداء من سنة 1956، كما حاولت أن تبدي وجهة نظرها، وتعبّر عن مواقفها إزاء هذه الاتصالات مؤكدة على أنه إن كان هناك ما يمكن أن يخدم القضية الجزائرية في هذه المفاوضات، هو أنها تعود الرأي العام الفرنسي على فكرة التفاوض لا أكثر.

2- مرحلة المفاوضات العلنية الرسمية (1960 - 1962):

كانت اللقاءات السرية التي أجرتها الحكومة الفرنسية مع ممثلي جبهة التحرير الوطني - كما أشرنا سابقا- عبارة عن مجرد مناورات تهدف إلى جس النبض، كما كانت مواقف الطرفين فيها متباعدة جداً، حيث رفضت جبهة التحرير الوطني فكرة المائدة المستديرة التي دعت إليها فرنسا، واشترطت التفاوض على أساس الاعتراف باستقلال الجزائر، وهو الأمر الذي حال دون إنطلاق مفاوضات حقيقية، إلا بعد مجيء ديغول²² إلى الحكم وتوليهِ السلطة، وإعلانه عن مبدأ تقرير المصير في 16 سبتمبر 1959، حيث بدأت مرحلة المفاوضات العلنية الرسمية، وكان لقاء مولان في 25 جوان 1960 أول لقاء رسمي يجمع ممثلين عن الحكومة الفرنسية بقيادة جبهة التحرير الوطني²³. فكيف تجاوزت صحيفة " العمل " مع هذه المحطة التاريخية الهامة؟

2-1- لقاء مولان (25-29) جوان 1960.

استجابة للدعوة التي وجهها الجنرال ديغول لقادة الثورة في 14 جوان 1960 بالفدوم إلى باريس من أجل الشروع في عمليات التفاوض، أوفدت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مندوبين عنها إلى مدينة مولان الفرنسية، وهما محمد الصديق بن يحي²⁴ وأحمد بومنجل²⁵، حيث دخل الطرفان في

محادثات رسمية إستمرت من 25 إلى 29 جوان 1960، وقد اصطدم فيها الموقف الجزائري بموقف الطرف الفرنسي، الذي حاول وضع شروط إنفرادية وإملاء الحل على الجزائريين، مما أدى إلى فشل المحادثات، وتأكد قادة الثورة مرة أخرى بأن المراد منها لم يكن الرغبة في التفاوض من أجل الوصول إلى حل للمشكلة الجزائرية، بل كان مجرد محاولة لمعرفة مدى قوة وصلابة الثورة، و مدى تمسكها بمبادئها وشروطها.²⁶

استقطب هذا الحدث التاريخي الهام اهتمام صحيفة " العمل " التونسية، ووجد كغيره من الأحداث المتعلقة بالثورة الجزائرية صدى كبير على صفحاتها، لاسيما وأنها كانت من أهم المنابر الاعلامية التي ارتفع صوتها للمطالبة بضرورة لجوء الطرفين الفرنسي والجزائري إلى المفاوضات من أجل إيجاد حل سلمي للمسألة الجزائرية، وهو ما تؤكدته المقالات والعناوين الاخبارية اليومية عبر صفحاتها، التي تتبعت الحدث باهتمام منقطع النظير، وحاولت أن تعالج أبعاده ونتائجه على جميع الأصعدة، منذ إعلان الجنرال ديغول عن رغبته في مفاوضة قادة الثورة، ودعوتهم إلى ذلك في 14 جوان 1960، إلى غاية نهاية اللقاء بعودة الوفد الجزائري إلى تونس.

وفي هذا السياق نشرت الجريدة في عددها الصادر يوم 22 جوان 1960، مقالا جاء تحت عنوان "إرادة النجاح" استطرقت فيه في التعبير عن مواقفها المرحة والمستبشرة بالدعوة التي وجهها الجنرال ديغول إلى الحكومة المؤقتة، واصفة موقفه هذا بالموقف الشجاع الذي سوف يمكن -حسب رأيها- قادة الثورة بعد سبعة سنوات من الاضطهاد والارهاق، من الجلوس حول مائدة واحدة مع ممثلي فرنسا، لوضع حد للحرب التي أصبحت تهدد مصير الملايين من البشر، حيث قالت بهذا الشأن: «... رَحِب العالم أجمع بالحدث الجديد، الذي أتاح للأمل مجالا في قضية الجزائر، ولم يشد عن هذا الترحيب حتى أولئك الذين كان ينتظر من جانبهم الاحتراز أو السكوت، ذلك أن هذا العالم الذي هزه الفرح، وشمله الارتياح يأبى أن ينظر إلى الجزئيات، فلا يسجل من الوضع الجديد إلا المهم، وهو قبول طرفي النزاع الاجتماع عن طريق الاتصال المباشر... فقد كان البحث عن حل لقضية الجزائر بحثا يعتمد أساسا على الحرب، أما اليوم فقد تحول المنظار، وتغيرت زاوية الحكم، فأول مرة ومنذ سنوات عديدة مليئة بالإرهاق، والتعسف، أصبح ممكنا أن يجلس ممثلوا الثورة حول مائدة واحدة مع ممثلي فرنسا، وصار هذا الحدث الذي كان تصوره ضربا من الخيال واقعا، بفضل الشجاعة الأدبية التي أملت على الجنرال ديغول موقفه هذا...»²⁷

وفي سياق ذي صلة أردفت الجريدة في مقال آخر تدعو الجنرال ديغول وتحثه على ضرورة الالتزام بموقفه الشجاع، وعدم التردد في قبول مقتضيات المنطق، والحرص على السير بالمحادثات التي ستجمعه بقادة الثورة، إلى المصير الحقيقي والنزيه للشعب الجزائري قائلة: «... إن هذا الأمل الذي بعث أمس قويا ومليئا بالوعود المباشرة بالخير، قد أصبح ممكنا بفضل شجاعة الجنرال ديغول. هذه حقيقة ينبغي تسجلها وعدم تجاهلها، لكن ينبغي أن لا ننسى أنه سوف يكون في حاجة إلى تلك الشجاعة، حتى يقود المحادثات إلى تقرير المصير... فحرية الشعب الجزائري في ممارسة حق تقرير المصير، معلقة بما سيحدث الآن وفيما بعد، إذ مهما تكن السلم غاية، فإنها لن تكون كافية، إن لم تقضي نهائيا على أسباب النزاع الجوهرية، وإذا لم تُزل من الوجود روح الهيمنة وعقدة التفوق، والرغبة في فرض الوصاية بالاضطهاد...»²⁸

ومن جهة أخرى أثنت الجريدة على موقف الحكومة المؤقتة التي لم تتوان في تلبية دعوة الجنرال دي غول، مشيرة إلى أن هذا الموقف لا يمكن أن يفسر، إلا بتعلق قادة الثورة بالحل السلمي للقضية الجزائرية، وأنه جاء ليضع حدا لتلك الاتهامات التي لطالما وجهتها لهم الحكومة الفرنسية، التي كانت تحملهم مسؤولية استمرار الحرب وتدّعي رفضهم الحلول السلمية لقضيتهم والاعراض عنها، فقالت: «... إن هذه المسافة الشاسعة قطعت بفضل تعلق قادة الثورة بالسلم، ورفعة إدراكهم السياسي وحكمة تقديرهم، فقد وضعت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، بفضل موقفها التاريخي قضية الجزائر في سياق السلم...»²⁹

وفي حرصها على ضمان نجاح المحادثات التي دعا إليها الجنرال ديغول، دعت الجريدة الطرفين المقبلين على المفاوضات إلى ضرورة أخذ الحيطة والحذر، من المناورات التي قد تلجأ إليها بعض الحركات الاستعمارية المتطرفة والقوى الرجعية المعادية لفكرة التفاوض³⁰ لإحباط هذه المحادثات، والحيلولة دون وصولها إلى اتفاق سلمي للقضية الجزائرية، فقالت: «... ولكن ينبغي أن لا ينسينا الأمل دقة الموقف والصعوبات التي ستواجهها هذه الاتصالات، فقوى الرجعية والاستعمار، ستجند قواها لإحباط كل المساعي، وجهاز الإدارة الفرنسية أسير في قبضة المتطرفين... فكل هذه الظروف تفرض الحذر الشديد، حتى لا تعصف بالسلم نزعات أنصار الحرب، وأنصار الإدماج، وأنصار الاستعباد. ولكي تكون هذه المفاوضات مثمرة، ينبغي أن يجري الامتحان بنجاح وفي سرعة تحبط كل المناورات المدبرة من قبل الحركات الاستعمارية مثل جبهة الجزائر الفرنسية وغيرها...»³¹

هذا ويلاحظ اجتهاد الجريدة - طيلة الفترة الزمنية التي استغرقتها المحادثات - في محاولة تزويد قراءها بأخر التطورات والمستجدات التي عرفتها هذه المحادثات، وفي هذا الإطار نشرت في عددها الصادر يوم 30 جوان 1960 مقالا عن جريدة " لوموند"، حطت فيه مختلف المسائل التي دار حولها النقاش، بين مبعوثي جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية، كما شرحت فيه أسباب تعطل المفاوضات، فأشارت إلى بروز ثلاثة عقبات اعترضت طريقها، فأدّت إلى عرقلتها. وهي عدم اعتراف الحكومة الفرنسية بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كمثل وحيد وشرعي للشعب الجزائري، أما المشكلة الثانية، فتتعلق بالقادة الجزائريين الخمسة المعتقلين في جزيرة إكس³²، والذين رفضت الحكومة الفرنسية إشراكهم في المفاوضات، في حين تعلقت المشكلة الثالثة بالموقف الفوري لإطلاق النار الذي طالبت به الحكومة الفرنسية، كشرط أساسي لمواصلة المفاوضات، بينما رفضته جبهة التحرير الوطني التي أصرت على مواصلة القتال، ما لم تحصل على ضمانات سياسية وعسكرية تحميها من مخلفات القبول بهذا الشرط، وقد قالت الجريدة في هذا الصدد: «...إن الخلافات القائمة اليوم بين الطرفين تتعلق بمسائل جوهرية لا شكلية فقط... وتعتقد جريدة لوموند، أن أهم الصعوبات إنما ناتجة عن مواصلة القتال، والاعتقال والاضطهاد الجماعي، وترى أن الجنرال ديغول ليس مستعدا لملاقاة مبعوثي جبهة التحرير الوطني، ما داموا يعطون الأوامر لقتل الجنود والمدنيين في الجزائر، وحتى في فرنسا نفسها... أما العقبة الثانية ناتجة عن بقاء السيد أحمد بن بلة وأصدقائه في السجن، هؤلاء الوزراء الذين وقع تعيينهم في شهر نوفمبر المنصرم من طرف الحكومة الجزائرية ليمثلوها في صورة ما إذا وقعت مفاوضات مع باريس... أما العقبة الثالثة فتتعلق بالحكومة المؤقتة التي لم تعتبر حكومة باريس أمر استقبال ممثلها في مولان، اعترافا رسميا بتمثيلها للشعب الجزائري...»³³

وقد حاولت "العمل" أن تبدي آراءها وتعبّر عن مواقفها إزاء هذه العقبات التي حالت دون نجاح المحادثات الجزائرية الفرنسية، فنشرت بهذا الخصوص مقالا آخر في عددها الصادر يوم 30 جوان 1960، حملت فيه مسؤولية فشل المفاوضات إلى الحكومة الفرنسية التي اتبعت كعادتها -حسب رأي الجريدة - سياسة العناد، وحاولت الاستخفاف بالرأي العام العالمي والسخرية منه، عندما تمسكت بتلك الشروط المناقضة لما أعلنه وصرح به الجنرال ديغول يوم 14 جوان 1960، في خطابه الذي دعا فيه قادة الثورة للتفاوض، فقالت في هذا المضمار: «... إن العالم وعندما نقول العالم نقصد كل الشعوب وكل العقلاء في الدنيا، لا يمكن أن يفهم العناد الفرنسي الذي كان مأمولا أن يكون قد انتهى بالمرّة يوم 14 جوان الماضي... إن تمسك فرنسا بمثل هذه المواقف، لا يدخل الشك في صدق ما قيل يوم 14 جوان فحسب، بل يعتبر استخفافا وسخرية بالرأي العام، الذي اهتز فرحا عندما لاحت بشائر الانفراج في الأفق الجزائري...»³⁴

وأضافت في مقال آخر معاتبة الحكومة الفرنسية على هذا الموقف، ومؤيدة لمواقف جبهة التحرير الوطني ومدافعة عنها فقالت: «... إن محاولة تبرير الموقف الفرنسي أخطر من كل ما قيل من قبل، لأنه يدل على تمسك فرنسا الرسمية بالمنطق الاستعماري، في الوقت الذي تحاول فيه أن تقنع العالم بأنها تريد تنفيذ سياسية تقرير المصير... إن سياسية تقرير المصير الحقيقية تفرض تنظيم إستفتاء حر، تتوفر له جميع الضمانات اللازمة، وتشارك فيه جميع طبقات الشعب الجزائري، في جو خال من كل ضغط، وهذا

كله لن يتم، إلا بوقف القتال، الذي تستطيع جبهة التحرير الوطني وحدها تحقيقه، ولا يمكن أن يوجد عاقل يتصور أنّ جبهة التحرير تقدم على وقف القتال، دون أن تعرف ما سيحصل فيما بعد، ودون أن تتأكد بصورة قاطعة من وجود تلك الضمانات... فإذا كانت فرنسا لا ترى هذا الرأي، فإن خطابي 16 سبتمبر و14 جوان قد فقدوا معناهما ومرماههما...»³⁵

واصلت العمل متابعيتها الاخبارية لمخرجات لقاء مولان وتداعياته، فنشرت في عددها الصادر يوم 05 جويلية 1960 مقالا، ثمنت فيه الخطوة التي أقدمت عليها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، في ردها على الموقف الفرنسي المتبني أثناء هذا اللقاء، حيث أصدرت بلاغا عبّرت فيه عن استعدادها الكامل لإرسال وفد جزائري آخر إلى فرنسا، من أجل إستئناف عمليات التفاوض، شريطة أن لا تكون شروط المقابلة مفروضة من طرف واحد وهو الطرف الفرنسي، بل تكون نتيجة اتفاق بين الطرفين. وهي المبادرة التي باركتها الجريدة و اعتبرتها درساً لثقتنا الحكومة المؤقتة للسلطات الفرنسية بسعيها للإبقاء على باب المفاوضات مفتوحاً، وعدم القضاء على الآمال التي عُلقَت عليه من أجل استتباب السلم في الجزائر، رغم الخداع والمرأعة، اللذين تعرضت لهما هذه الحكومة في لقاء مولان، وقد قالت بهذا الشأن: «... لقد قررت الحكومة المؤقتة أن تكسب رهان السلم... فالיום تُبقي الباب مفتوحاً أمام المفاوضات، رغم شدة تصلّب الموقف الفرنسي، فهي تشرح للعالم الأسباب التي تمنعها منطلقاً وحفاظاً لكرامة شعب مكافح، أن ترسل وفداً ليتفاوض مع فرنسا وهو في موضع الأسير، وهي لا تريد أن تعتبر شروط فرنسا المفروضة فرضاً، كما منع للتفاوض، ولا تريد أن تقضي على الآمال العريضة التي نشأت في قلوب البشر، من أجل استتباب السلم في هذه الأرض الجريحة... ولم يكن أي ملاحظ نزيه ينتظر سفر الوفد الجزائري إلى باريس، بعد تلك المحادثات. فالיום وقد أبقّت الثورة الجزائرية الباب مفتوحاً للتفاهم حول شروط سفر وفدها وشروط المحادثات، فإنها لم تُلَقّن حكومة باريس درساً في الجد والتروي فحسب، بل رفعت أسهم السلم، بما أنعشت من آمال في قلوب الجماهير المحبة للحرية والسلام...»³⁶

واستجابة لهذه الدعوة وبعد مرور ثمانية أشهر على لقاء مولان استأنفت المفاوضات بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني، فكان لقاء لوسارن في 20 فيفري 1961 محطة أخرى فشل فيها الطرفان في الوصول إلى حل ينهي المشكلة الجزائرية وذلك بسبب تعنّت الطرف الفرنسي، ورغبته في وضع حلول تخدم مصلحته دون مراعاة مصلحة الطرف الآخر³⁷، وبهذا انقطعت المحادثات بينهما، ولم تستأنف إلا في 20 ماي 1961، حيث التقى الطرفان من جديد في مدينة إيفيان السويسرية، واستمرت المفاوضات إلى غاية 13 جوان 1961³⁸، وكانت مفاوضات شاقة جدا وعسيرة. **فما هو الصدى الذي تركته على صفحات الجريدة؟**

2-2- مفاوضات إيفيان الأولى 20 ماي-13 جوان 1961

كانت صحيفة " العمل" - كما أشرنا آنفا- تميل في مواقفها من القضية الجزائرية إلى تغليب الحلول السلمية، وقد نشرت بعد إذاعتها لخبر استئناف المفاوضات بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية مجموعة من المقالات، أظهرت فيها فرحة عارمة واستبشارا كبيرا بهذا الحدث، الذي اعتبرته أملا عظيما تحقق للشعب الجزائري، بعد قطعه لمراحل شاقة وعصيبة جدا في مسيرته النضالية، راجية أن لا يخيب أمل هذا الشعب مرة أخرى، في المسؤولية التي يجب أن يضطلع بها الوفدين المتفاوضين لتحقيق السلم في الجزائر، حيث قالت في أحد تلك المقالات ما يلي: «... تتجه أنظار العالم اليوم نحو إيفيان، تنتظر ساعة افتتاح التفاوض في الموعد المضروب، وسنراقب تطور ذلك التفاوض بعين ساهرة، وإن طال فاستغرق أسابيع. وتقوم إيفيان في نظر شعوب المغرب الكبير عامة، والشعب الجزائري خاصة، مقام الأمل الكبير الذي تحقق بعد تضحية وصبر وإقدام ونضال، دام أكثر من سبع سنوات وما زال متواصلا، ولقد تطلب منه الكثير من الدم، وكثير من الأرواح... نعم بعد كل تلك المحن وأكثر منها حصل موعد إيفيان، وهو نتيجة هامة في حد ذاته، إن شعوب المغرب الكبير بما فيها الشعب الجزائري المناضل، تريد أن لا يخيب هذا الأمل العظيم، وتتمنى ذلك بكل قواها، لصالح السلم في الجزائر وفي ربوع العالم قاطبة...»³⁹

كما انصب اهتمام الجريدة في مقالات أخرى على محاولة دراسة القضايا والمسائل التي أثارها مناقشات الوفدين في هذه المحادثات، حيث أفردت لكل مسألة مجموعة من المقالات، حاولت أن تعالج فيها وجهة نظر وموقف كل طرف من الطرفين المتفاوضين إزاءها.

وفي هذا الصدد نشرت في عددها الصادر يوم 03 جوان 1961، مقالا شرحت فيه القضيتين الأساسيتين اللتين درات حولهما المفاوضات في أسبوعها الأول والثاني، فأوضحت بأن النقاش تمحور في القضية الأولى حول مسألة ضبط الحدود، التي طالبت فيها الحكومة الجزائرية بوجوب إقرار سيادة الجزائر على الصحراء منذ البداية، بينما رفضت الحكومة الفرنسية ذلك، وأرادت أن تحافظ على تبعية هذه المقاطعة لفرنسا للانتفاع بخيراتها⁴⁰، وأن القضية الثانية التي برزت في هذه المناقشات، هي قضية ضمانات استفتاء تقرير المصير، التي رأت فيها الحكومة الجزائرية المؤقتة أن الشعب الجزائري كل لا يتجزأ، وأنه على الأقلية الأوروبية أن تدعن لنظام الأغلبية بعد الاستقلال، في حين رأت الحكومة الفرنسية أن لها مسؤوليات إزاء الأقلية الأوروبية، ويجب أن تضمن لها نظاما خاصا بها في الجزائر.⁴¹ وقد جاء في المقال بهذا الخصوص مايلي: «... اتجهت المفاوضات الجزائرية الفرنسية بعد أسبوعين من التحسس والمبارزة، اتجهت إلى درس المسائل التي تعترضها واحدة واحدة، فقد عرض الجانب الجزائري من أول وهلة أن يتجه النقاش إلى ضبط ظروف إستفتاء تقرير المصير، فأثيرت بذلك فورا مسألة المنطقة الترابية التي يشملها الاستفتاء ومسألة الناس الذين ينبغي أن يشاركوا فيه، أي مسألة وحدة الوطن الجزائري ومسألة الأجانب المستوطنين بالجزائر، فسارت المناقشات ودارت حول هاتين المسألتين، واتضح أنها مرتبطة بكل بشيء، مستقبل الجزائر والتعاون مع فرنسا أو عدمه، وأسلوب استغلال الصحراء والسيادة الجزائرية...»⁴²

لم تكتف الجريدة في تغطيتها لهذا الموضوع بعرض موقف الطرفين الفرنسي والجزائري من هاتين القضيتين، بل حاولت أن تبدي وجهة نظرها إزاء كل موقف، فجاءت مقالاتها حول قضية الصحراء مؤيدة للموقف الجزائري ومدافعة عنه، حيث ذهبت في هذا السياق إلى التأكيد على أنّ تقرير المصير ليس له جدوى بالنسبة للجزائريين، إلا بمقدار ما يكون منطبقا على كافة سكان الجزائر، لا على سكان الشمال فحسب، وأن إدعاء الفرنسيين بأن الصحراء أرض فرنسية لا يختلف عن ادعاءاتهم القائلة في الماضي بأن الجزائر كلها فرنسية، وقد قالت في هذا الصدد: «... إننا لا نفهم أن يقبل تقرير المصير بالنسبة لمنطقة ولا يقبل بالنسبة لمنطقة أخرى، ولا نفهم أن تتجاسر فرنسا وتقبل تقرير المصير بالنسبة لاثني عشر منطقة بالجزائر، وترفض أن يشمل تقرير المصير المنطقة الثالثة عشر... فسواء كانت الصحراء جزائرية أم لا، وهي جزائرية حسب القوانين الفرنسية نفسها التي جعلت لها حدودا حين لم تكن لها حدود، وربطت جميع أطرافها بالسلطة الحاكمة في عاصمة الجزائر، حين كانت فرنسا واثقة من البقاء إلى النهاية في الجزائر... فسواء كانت الصحراء جزائرية أم لا، فإن الادعاء بأنها فرنسية اليوم لا يختلف عن الادعاء في الماضي بأن الجزائر نفسها فرنسية...»⁴³

وحول ذات القضية حاولت الجريدة في مقال آخر أن تكشف النقاب عن سياسة التماطل واللف والدوران التي تنتهجها فرنسا لكسب رهان هذه القضية، محدّرة إياها من المأزق الذي ستدخل فيه المفاوضات، والطريق المسدود الذي ستصل إليه جراء سياستها هاته، فقالت: «... فمهما كانت جسامة الصعوبات التي يواجهها رئيس الجمهورية الفرنسية، فإنها لا يمكن أن تبرز هذا التذبذب في السلوك الفرنسي، وهذه العودة إلى صيغ التهديدات التي كانت قد عطلت من قبل فتح المفاوضات، وظننا حينها أنها ثرّكت نهائيا، عندما تقرر الشروع في مفاوضات إيفيان... إن كل باحث رصين في شؤون العالم الحديث يعلم حق العلم أن كل تقسيم لن يتولد عنه إلا إطالة الحروب وإراقة الدماء، فإذا كان هذا الذي يريده الجنرال ديغول لمراعاة الذئب والخروف والتخلص من صدادع الجزائر، مع إرضاء نزوات المتطرفين الاستعماريين وتطمين الجيش، و وضع حد للحرب التي تتخرقواه، فإنه حل بانس يتولد عنه مصير مظلم...»⁴⁴

أما عن رأي الجريدة في مسألة الأقلية الأوروبية، فقد جاء معززا لوجهة نظر الطرف الجزائري في هاته المسألة، التي رفضت فيها جبهة التحرير الوطني الضمانات، التي طالبت بها الحكومة الفرنسية

لأوروبيي الجزائر، وظلّت متمسكة بموقفها، الذي اقترحت من خلاله لهذه الفئة وضعيتين يمكن أن تكون عليهما بعد الاستقلال وهما إما حصولها على الجنسية الجزائرية وخضوعها لقوانين الدولة الجزائرية مثلها مثل بقية أفراد الشعب الجزائري، أو البقاء في الجزائر كقوة أجنبية عن البلاد، وذلك نظرا للمخاطر التي رأتها الحكومة المؤقتة في ما طالبت به فرنسا لهؤلاء من ضمانات قد تشكل تهديدا للوحدة الوطنية في الجزائر المستقلة.⁴⁵

وقد عاضدت الجريدة هذا الرأي وأيدته، عندما أشارت في أحد المقالات التي نشرتها حول هذه المسألة، إلى أن مطالب الحكومة الفرنسية في قضية الأقلية الأوروبية، سوف تعجّل بتصدع كيان الدولة الجزائرية بعد استقلالها، قائلة: «... وبالتالي فإن الوفد الفرنسي يطالب الآن بضمانات جوهرية إجمالية، وضمانات خاصة للمدن التي تعيش بها نسبة كبرى من الأوروبيين. أما الجزائريون فإنهم متمسكون بمواقفهم، ولن يوافقوا البتة على مثل هذه المطالب، التي يمكن أن يتصدع بها كيان الدولة الجزائرية في أجل قريب... ويعتقد الجزائريون أن المقترحات التي قدمها الفرنسيون تمثل تجديدا في تاريخ تصفية الاستعمار، وأنها تضمن ركوب أخطار، كونها سوف تقدّم لأقلية كانت ولا تزال دوما تدوس كرامة الإنسان وتستعبد الجزائري، وتفرض على شعب الجزائر حربا ضروسا تراق فيها الدماء منذ سبع سنوات...»⁴⁶

وفي إطار دفاعها عن وجهة نظر الطرف الجزائري في ذات المسألة، ترى الجريدة أن الحكومة الجزائرية لا تهدف إلى إقصاء العنصر الأوروبي، وتجريده من حقوقه المادية والمعنوية، لأن مشكلة الأقلية الأوروبية -حسب رأيها- لم تطرحها الثورة الجزائرية مع افتتاح محادثات إيفيان الأولى، بل هي مشكلة عالجتها مختلف النصوص والمواثيق الثورية منذ اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954، والتي نصت كلها على ضمان حقوق أوروبيي الجزائر، وحماية مصالحهم الأدبية والاقتصادية بعد الاستقلال، حيث قالت الجريدة في هذا المضمار: «... إن مشكلة الأقلية الأوروبية لم تفكر فيها الثورة الجزائرية منذ افتتاح ندوة إيفيان، فقد أكد قادة اللجنة الثورية للإتحاد الجزائري في بيانهم يوم غرة نوفمبر 1954، أن المصالح الفرنسية الثقافية منها والاقتصادية، التي تعمل بصورة شريفة سيقع احترامها، كما سيقع احترام الأشخاص وعائلاتهم... ومرّت على ذلك البيان سنتان فأصدرت اللجنة الوطنية للثورة الجزائرية في مؤتمر الصومام بيانا يوم 20 أوت 1956، أعلنت فيه على رؤوس الملائم أن الثورة الجزائرية لا تهدف إلى إلقاء الجزائريين الذين هم من أصل أوروبي في البحر، ولكنها تهدف إلى الإطاحة بكل الاستعمار المنافي للإنسانية...»⁴⁷

وإضافة إلى قضيتي الصحراء والأقلية الأوروبية، حاولت الجريدة أن تسلط الضوء على عقبات أخرى اعترضت طريق محادثات الوفدين في إيفيان، ومنها قضية القوة الثالثة التي أرادت السلطات الفرنسية إنشائها لتكون قوة موازية لجبهة التحرير الوطني في المفاوضات، وأداة تسهّل لها مهمة الحصول على ما تريده، للخروج بأقل الخسائر من الجزائر. وفي تناولها لهذه القضية أكدت الجريدة على أن فرنسا سوف لن تجن من هذه المؤامرات والخدع التي تحاول اللجوء إليها، إلا استمرار الحرب واستفحالها في الجزائر، حيث أكدت ذلك بقولها: «... بدأت السلطات الفرنسية تشير إلى الفكرة التي نسبناها لها، والرامية إلى وضع جبهة التحرير الوطني أمام الأمر الواقع، بخلق قوة ثالثة مصطنعة، أو إرساء قواعد حكم ذاتي مزعوم مع حفنة من المتعاونين معها، الذين يكونون على استعداد للتنازل لفرنسا عما تريده...»⁴⁸

وقالت في مقال آخر حول نفس القضية: «... فقد تسعى فرنسا كما يبدو إلى شد أزر جماعة مصالي الحاج، وتشجيعها على خلق الخلايا والتشكيلات، ولكنها لن تخدع أحدا ولن تخدع خاصة الشعب الجزائري بذلك... فماذا يمكن أن تغنم من هذه العملية سوى استمرار الحرب واستفحالها...»⁴⁹

و لأنها كانت من أهم الصحف التي إرتفع صوتها للتنديد بالحرب القائمة في الجزائر، جاء قرار توقيف مفاوضات إيفيان وتأجيلها إلى موعد آخر، مخيبا للأمال التي علقتها جريدة " العمل " على هذه المفاوضات في إمكانية وصولها إلى حل سلمي عاجل وعادل يضع حدا لهذه الحرب، وهو ما حاولت التعبير عنه في مقال نشرته في عددها الصادر يوم 14 جوان 1961، أعربت فيه عن استيائها وأسفها

لقطع هذه المفاوضات، التي أقام تعليقها -حسب رأيها- الدليل القاطع على عدم نضج فكرة تصفية الاستعمار لدى فرنسا، وقد عبرت عن ذلك بقولها: «... حصل ما كنا توقعناه وما أُنذرنا منه في تعاليفنا، فتوقفت مفاوضات السلم والاستقلال بين الجزائر وفرنسا، وأجّلت إلى موعد خمسة عشر يوم، حتى يكون هذا الأجل فسحة متاحة للتفكير والتأمل، كما قال الوفد الفرنسي. ولسنا ندري من ذا الذي في حاجة إلى التفكير والتأمل، لأننا كنا في سذاجتنا متعلقين بمسألة السلم، تعلق السائر في الليل المدلهم بنور الصباح الكاشف... إن الوفد الفرنسي أو بالأحرى فرنسا التي قالت أنها تريد السير إلى نهاية طريق تصفية الاستعمار، قد أقامت الدليل على أنها مازالت بعيدة عن تصور بلاد جزائرية، يكون ظل الاستعمار والسيطرة قد انسحب منها بصورة صريحة وجريئة...»⁵⁰

لم تتوقف المفاوضات الجزائرية الفرنسية بتوقف محادثات إيفيان، بل تجددت الاتصالات بين الطرفين، وجمعت بينهما لقاءات أخرى منها لقاء بال بسويسرا يومي 28 و 29 أكتوبر 1961⁵¹، ولقاء ليروس أيام 11-19 فيفري 1962⁵²، حيث واصل الوفدين الجزائري والفرنسي في هاذين اللقاءين ولقاءات أخرى مشاوراتهما حول القضايا التي كانت محل جدل في مفاوضات إيفيان الأولى فتمكنا من الوصول إلى اتفاقيات مبدئية بشأنها.⁵³

وبعدما تم عرض هذه الاتفاقيات على حكومتي البلدين للنظر فيها والمصادقة عليها⁵⁴ استأنفت المفاوضات يوم 07 مارس 1962، حيث التقى الطرفان من جديد في مدينة إيفيان لترسيم هذه الاتفاقيات، غير أن المحادثات بشأنها استغرقت قرابة الإحدى عشر يوما، ولم يتم التوقيع عليها إلا في 18 مارس 1962.⁵⁵ **فما هو مضمون و محتوى هذه الاتفاقيات؟ وما موقف الصحيفة موضوع الدراسة منها؟**

2-3- مفاوضات إيفيان الثانية 07-18 مارس 1962.

واصلت الجريدة متابعتها الإخبارية لملف المفاوضات الجزائرية الفرنسية، فنشرت بخصوص آخر جولة عرفتها هذه المفاوضات، وهي مفاوضات إيفيان الثانية، مجموعة من المقالات، حاولت من خلالها، شرح وتحليل فحوى الاتفاقيات التي توصل إليها طرفي النزاع في هذه المحادثات، التي انتهت بالإعلان الرسمي عن وقف إطلاق النار بينهما يوم 19 مارس 1962.

وفي هذا الإطار ونقلا عن جريدة "المجاهد" الجزائرية، نشرت " العمل " في عددها الصادر يوم 09 مارس 1962 مقالا استهلته بالإشارة إلى استسلام فرنسا واعترافها بوحدة الشعب الجزائري في هذه الاتفاقيات، وعدولها عن مشروعها الرامي إلى جعل الجزائر مزيجا من القبائل والأقليات، وذلك بمصادقتها على المقترحات الجزائرية التي منحت الأقلية الأوروبية حرية الاختيار بين البقاء في الجزائر والحصول على الجنسية الجزائرية، مع ضمان احترام المقومات الشخصية التي تتمتع بها هذه الفئة، وعدم التمييز بينها وبين أفراد الشعب الجزائري، أو مغادرة الجزائر والعودة إلى فرنسا في حالة رفضها لذلك، وقد جاء في الجريدة بهذا الخصوص ما يلي: «... تم الاعتراف بوحدة الشعب الجزائري، وعدلت فرنسا عن مشروعها الرامي إلى جعل الجزائر مزيجا من القبائل والجاليات المختلفة... وينص الاتفاق على أن مشكلة الأقلية الأوروبية سويت طبقا لمبادئنا، ضمن إطار عام يحتفظ بعرضنا للجنسية الجزائرية، واختيار هذه الجنسية يكون بصورة فردية حرة... أما عن الضمانات المعترف بها لأعضاء الأقلية الفرنسية، هي الضمانات التي يحتوي عليها التصريح العالمي لحقوق الإنسان، أي ضمان عدم التمييز العنصري، وضمن احترام الميزات اللغوية والثقافية والأديان، والنظام الشخصي، وضمن تمثيل عادل في جميع مراحل الحياة السياسية، في نطاق مجتمع موحد مشترك بين جميع المواطنين الجزائريين...»⁵⁶

كما أشارت الجريدة في تحليلها لمحتوى هذه الاتفاقيات إلى اعتراف فرنسا أيضا بسيادة الدولة الجزائرية على كامل التراب الجزائري بما فيه الصحراء، وعدولها عن مشروع التقسيم الذي سعت من خلاله إلى الاحتفاظ بهذه الأخيرة كمقاطعة تابعة للتراب الفرنسي، وفي ذات السياق أشارت الجريدة إلى ترتب بعض العواقب الاقتصادية على هذا الاعتراف، تمثلت في اعتراف الحكومة الجزائرية المؤقتة من جهتها لفرنسا، بحقها في الاستفادة من عائدات النفط، التي تم الاتفاق على توزيعها بالتناصف بين الجزائر

المستقلة وفرنسا⁵⁷، فقالت الجريدة في هذا الصدد: «... ودرست مسألة استثمار الثروات الصحراوية على حدى، و تذكر الوثيقة بأن سيادة الدولة الجزائرية معترف بها على كامل التراب الصحراوي التابع للجزائر، وهذا الاعتراف انجر عنه عواقب اقتصادية، تمثلت في تسلّم الدولة الجزائرية كافة السلطات الإدارية الموكولة الآن في المقاطعات الصحراوية إلى المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية التي حُلت... أما المظهر الفني لمشكلة استثمار النفط، فهو راجع بالنظر إلى هيئة فنية تدعى المكتب المنجمي، الذي يتم في صعيده التعاون الاقتصادي الخاص بالنفط... ويبرز التقاء المصالح الفرنسية الجزائرية، في تأليف مجلس الإدارة بالتناسف ومن توزيع الأرباح المنجرة عن بيع النفط الجزائري بالتناسف...»⁵⁸

واصلت العمل تحليلاتها وشروحاتها المتعلقة باتفاقيات إيفيان، موضحة بأن الاتفاقيات نصت على أن الجزائر سوف تعتبر دولة مستقلة ذات سيادة، بمجرد انتخاب المجلس التأسيسي⁵⁹ الذي سوف يعين بدوره حكومة الجزائر المستقلة، وذلك بعد إجراء استفتاء تقرير المصير، حيث قالت بهذا الخصوص: «... وتنص الاتفاقيات على أن تكون مشمولات أنظار الدولة الجزائرية هي نفس مشمولات أنظار دولة مستقلة استقلالاً كاملاً وذات سيادة، وذلك بمجرد انتخاب مجلس تأسيسي - بعد تقرير المصير- يعين بدوره الحكومة الجزائرية النهائية...»⁶⁰

والملاحظ من خلال تصفحنا للمقالات التي نشرتها الجريدة، في إطار تغطيتها الإخبارية للمرحلة الثانية من مفاوضات إيفيان، هو شدة انتظارها لقرار الإعلان الرسمي عن وقف إطلاق النار، وترقبها الكبير له، وهو ما حاولت توضيحه من خلال ما ذكرته في أحد المقالات بقولها: «... وأخيراً سينفتح الليل الدامس عن صبح السلم، وتنتهي المفاوضات التي دامت عاماً، فيعلن عن وقف القتال الذي دام سبع سنوات... فقد أشرفت المفاوضات على النهاية ولم تعد تفصلنا عن خاتمتها، إلا مناقشات حول مسائل لا ينتظر استعراقها وقتاً طويلاً، وأصبح إعلان وقف القتال مسألة يوم أو ساعات، وعلى الرغم من تداول الأمل والتشاؤم والاستعداد للفرح والعودة دونه وتوجس الخيفة من المستقبل، فإن الأمر بات هذه المرة أكيد...»⁶¹

وهو ما تعكسه أيضاً مشاعر البهجة والسرور اللتين أطنبت في التعبير عنهما من خلال سلسلة المقالات التي نشرتها، بعد إعلان الوفدين عن قرار وقف العمليات القتالية رسمياً يوم 19 مارس 1962 على الساعة منتصف النهار، حيث عبرت عن فرحتها في أحد هذه المقالات قائلة: «... إنه ليوم عظيم في تاريخ المغرب العربي الكبير الذي أعلن فيه وقف القتال، بعد كفاح بطولي مرير، دام أكثر من سبع سنوات، شنه الشعب الجزائري على قوى الظلم والطغيان. إن هذا القتال الذي استمات فيه الشعب الجزائري، والذي أزره فيه إخوانه الأقربون وأنصار الحرية والعدالة في العالم، لم نشك لحظة واحدة أنه سيكفل بالنصر في الأخير...»⁶²

وعبرت عنها في مقال آخر بقولها: «... لقد انتهى الكابوس، وتنفست البشرية الصعداء، وانفتح أمام الشعب الجزائري البطل باب الحرية، ووضعت الحرب التي زلزلت كيانه أوزارها، وتساعد نور الأمل في الأفق الذي ظل إلى أمس حالكا، وأصبحت بشرى استقلال الجزائر أقرب إلى اليقين منها إلى الحدث المنشود، وإن لفي هذا النجاح الذي توفيق إليه المتفاوضون بعد مشقة وطول جهد، وبعد الدماء التي سالت أنهاراً في الشوارع والأزقة، وفي الوهاد والجبال والشعاب، وعلى أيدي الجلادين وفي معسكرات الاعتقال، إن لفي هذا النجاح لعبرة، فالشعب الجزائري خرج منتصراً من كفاحه الطويل، لأنه حمل السلاح من أجل الاستقلال بعد اليأس من كل الوسائل الأخرى، فانفتح أمامه باب الاستقلال...»⁶³

كما حاولت الجريدة أن ترصد لقرائها بعض المواقف و ردود الفعل الدولية إزاء قرار وقف إطلاق النار، فراحت من خلال مقال نشرته في عددها الصادر يوم 20 مارس 1962، تستعرض مختلف مظاهر الابتهاج والسرور التي أبدتها شعوب العالم وبلدانه ترحيباً بهذا الحدث الذي لطالما انتظروه، ومما قالته في هذا الشأن: «... انفجرت التعليقات والتعاني، ومظاهر الفرحة والارتياح في كل عاصمة من عواصم العالم، وفي كل صحيفة وفي كل إذاعة، كما ينفجر الشعور المكبوت منذ سبع سنوات، وكما ينفجر الفرحة الذي يبس الانسان منه، وكما ينفجر السرور عند من وضعت كاهله الأوزار... فالرئيس كنيدي

يكلف سفيره بتبليغ تهانيه لرئيس الحكومة المؤقتة، وحكومة بريطانيا تعلن ارتياحها، وعواصم إفريقيا تؤكد ابتهاجها... ولا غرابة أن تتخذ معالم السرور والفرح هذا الشكل العالمي الواسع، فإن قضية الجزائر قضية عالمية، والحرب التي دارت فوق أرضها طيلة سبع سنوات ونصف حرب تهم البشرية جمعاء...»⁶⁴

خاتمة :

استأثرت قضية المفاوضات الجزائرية الفرنسية اهتمام جريدة " العمل"، حيث حرصت على مواكبة تطوراتها ابتداء من ظهور أولى الاتصالات السرية التمهيدية بين الطرفين سنة 1956، والتي لم تتوان عن كشف ملامساتها ومحاولة توضيح وقائعها للرأي العام إلى غاية إنطلاق المفاوضات العلنية الرسمية، التي تتبعها بجميع مراحلها، ابتداء بمحادثات مولان (29-25 جوان 1960)، مروراً بمحادثات إيفيان الأولى (20 ماي-13 جوان 1961) وصولاً إلى مفاوضات إيفيان الثانية التي انتهت بالتوقيع الرسمي على اتفاقيات وقف إطلاق النار يوم 18 مارس 1962.

وفي إطار تتبعها لمراحل هذه المفاوضات، أظهرت الجريدة من الترحاب والابتهاج بالتصريحات الرسمية التي كانت تصدر عن الطرفين الفرنسي والجزائري، في كل مرة يعلنان فيها عن نيتيها واستعدادهما للشروع في عملية التفاوض، ما يدل على تعلقها الكبير بهذه المفاوضات، كوسيلة وحيدة لحل القضية الجزائرية وإقرار السلم في الجزائر.

ولم تكف العمل في تناولها لقضية المفاوضات الجزائرية الفرنسية بالتغطية الإخبارية لحيثيات المراحل والأشواط التي قطعتها هذه المفاوضات، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك محاولة إبداء وجهة نظرها – بالتحليل والنقاش- إزاء كل قضية من القضايا والعقبات التي أفرزتها عمليات التفاوض بين الطرفين الفرنسي والجزائري طيلة فترة المفاوضات، ومنها قضيتي الصحراء والأقلية الأوروبية، اللتين أفردت لهما الجريدة عدة مقالات، حاولت من خلالها أن تدافع عن موقف الطرف الجزائري إزاءهما، وتبرز مساندتها وتأييدها لهذا الموقف، لتعبئة الرأي العام وتنويره بمختلف الحقائق المتعلقة بالمخططات والمؤامرات الاستعمارية التي حاولت السلطات الفرنسية بواسطتها مراوغة الوفد الجزائري، للحصول على بعض الامتيازات وفرض شروط تمكنها من الاستمرار في استغلالها واستعمارها للجزائر، فتحقق بذلك عبر مناوراتها السياسية والديبلوماسية هاته ما عجزت عن تحصيله بالقوة .

الهوامش :

1 - صحيفة يومية، وطنية، سياسية جامعة، لسان الحزب الحر الدستوري التونسي، مديرها الحبيب بورقيبة، صدر أول أعدادها في غرة جوان 1934، كانت العمل وكغيرها من الصحف التونسية ذات التوجه الوطني محل مراقبة شديدة من طرف السلطة الاستعمارية الفرنسية، ونظراً لمواقفها الجريئة المناهضة للوجود الاستعماري الفرنسي بتونس، تعرضت للتعتيل في 7 أفريل 1938، ولم تستأنف نشاطها إلا في 25 أكتوبر 1955، حيث واصلت صدورها كصحيفة يومية إلى غاية سنة 1988. أنظر: عمر بن قفصية، أضواء على تاريخ الصحافة التونسية (1860-1870)، د ط، دار بوسلامة للطباعة والنشر، تونس، د ت ن، ص 213.

2 - من المناضلين القداماء في حزب الشعب الجزائري، التحق بصفوف الثورة التحريرية سنة 1955، حيث كلف بتنظيم شؤون منطقة الجزائر العاصمة، و ربط الاتصال بين مختلف المناطق الثورية، وخلق المنظمات الشعبية، وكسب الحركات السياسية في صف جبهة التحرير الوطني، أشرف على تنظيم مؤتمر الصومام، وقاد لجنة التنسيق والتنفيذ، وحقق نجاحات مهمة على مختلف الأصعدة، ومنها إدارة معركة الجزائر. أنظر: عبد الله مقلاتي، قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ص ص 363-364.

3 - انضم إلى الثورة التحريرية في ماي 1955، حيث كُلف بمساعدة عبان رمضان في الإشراف على شؤون منطقة العاصمة، شارك بفاعلية في مؤتمر الصومام، وعين عضواً في لجنة التنسيق والتنفيذ، عين وزيراً للشؤون الاجتماعية في الحكومة الجزائرية المؤقتة، وفي سنة 1961 خلف فرحات عباس على رأس هذه الحكومة. أنظر: عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص ص 245-246.

4 - من أبرز القادة التاريخيين لجبهة التحرير الوطني، أحد أعضاء الوفد الخارجي للثورة التحريرية، أدار المفاوضات السرية الأولى مع ممثلي الحكومة الفرنسية، اعتقل يوم 22 أكتوبر 1956، إثر حادثة اختطاف الطائرة التي كانت تقل

زعماء الثورة من الرباط إلى تونس، عيّنته الحكومة الجزائرية المؤقتة منذ إنشائها وزيرا شرفيا للدولة. أنظر: عبد الله مقلاتي مرجع سابق، ص ص 255-256 .

5 - بن يوسف بن خدة، إتفاقيات إيفيان، تر: لحسن زغدار، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ت ط، ص ص 14-15.

6 - من أبرز القادة المفجرين للثورة التحريرية، ناضل في حزب الشعب الجزائري منذ 1942 وفي حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي تولى فيها مسؤوليات عليا، تولى عدة مسؤوليات دبلوماسية أثناء الثورة، حيث عين موفدا إلى مؤتمر باندونغ، ثم رئيسا لمكتب جبهة التحرير الوطني بنيويورك، كانت له تجربة رائدة في مجال الإعلام و التوجيه والتنظيم، فعين وزيرا للإعلام في الحكومة الجزائرية المؤقتة. أنظر: عبد الله مقلاتي، قاموس أعلام وشهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ط1، الجزائر، 2009، ص 546.

7 - ارتبط مساره النضالي بفراحت عباس، حيث شاركه في تأسيس حركة أحباب البيان والحرية، كما انتخب عضوا في البرلمان الفرنسي عن حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، التحق بالثورة التحريرية سنة 1956، فعين عضوا في الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة، تولى العديد من المسؤوليات السياسية والدبلوماسية، أهمها وزيرا للمالية في أول حكومة جزائرية مؤقتة، ونظرا لخبرته السياسية اختير ليكون عضوا في الوفد الجزائري الذي تولى مهمة المفاوضات مع الحكومة الفرنسية. أنظر: عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص 404.

8 - من المناضلين القدماء في حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية، كان آخر المركزيين التحاقا بصفوف الثورة التحريرية، كلف بالالتحاق بالوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، حيث أرسل في عدة بعثات دبلوماسية إلى أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، ثم عين ممثلا للحكومة المؤقتة في الصين الشعبية. أنظر: عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص ص 439-440.

9 - بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 15، و لمزيد من التفاصيل حول حيثيات هذه اللقاءات راجع :

- Rédha Malek, l'Algérie a Evian : Histoire des négociations secrets, Alger, Ed ,Dahleb 1995.

10 - وهو اللقاء الذي أشرنا إليه آنفا والذي جمع محمد خيذر بمبعوثي رئيس الحكومة الفرنسية غي مولي وهما جورس *Gorse* وبيجارا *Begara* .

11 - " مفاوضات سرية مع المقاومين "، العمل، ماي 1956، ص 04.

12 - نفسه .

13 - نفسه .

14 - و يقصد بها الحركة الوطنية الجزائرية التي أسسها مصالي الحاج بعد اندلاع الثورة التحريرية، حيث يتفق أغلب المؤرخين المتخصصين في تاريخ الثورة الجزائرية، على أن هذه الحركة جاءت كرد فعل على الثورة من طرف مصالي الحاج، الذي حاول تدارك الوضع، فأسس حركة منافسة لجبهة التحرير الوطني على المستويين السياسي والعسكري لمقاومة الاستعمار.

15 - وهي أطروحة حاولت السلطات الاستعمارية الفرنسية اعتمادها في المفاوضات لتشتيت صف الطرف الجزائري وإضعافه وتقوم على عدم اعتراف فرنسا بجبهة التحرير الوطني، كمثل وحيد وشرعي للشعب الجزائري ، وسعيها لإشراك أطراف أخرى في المفاوضات الجزائرية الفرنسية، كالحزب الشيوعي الجزائري، والحركة المصالية وممثلين عن المستوطنين الفرنسيين .

16 - " هل تركن الحكومة الفرنسية إلى التفاوض مع جبهة التحرير الوطني "، العمل، العدد 281، (19 سبتمبر 1956)، ص 04.

17 - نفسه .

18 - " مفاوضات سرية مع المقاومين "، مقال سابق، ص 04.

19 - ويقصد به كبار المعمرين الفرنسيين وغلاتهم المنادون بالحل العسكري للقضية الجزائرية ، والذين كانوا يرون في المفاوضات حلا يهدد مصالحهم القائمة بالجزائر .

20 - " الصحافة الفرنسية تخبر بوقوع مفاوضات سرية في تونس "، العمل، العدد 540، (19 جويلية 1957)، ص 01.

21 - نفسه، ص 06.

22 - من أبرز الشخصيات الفرنسية في القرن العشرين، ولد سنة 1880، شارك في الحرب العالمية الأولى (1914-1918) والثانية (1939-1945)، تدرج في الرتب العسكرية إلى أن بلغ رتبة جنرال، قاد من لندن لجنة تحرير فرنسا بعد سقوط هذه الأخيرة في يد الألمان سنة 1940، تولى تأسيس ورئاسة الجمهورية الفرنسية الرابعة، انسحب من الساحة السياسية الفرنسية سنة 1946 ولم يظهر إلا في 1958، حيث جيء به إلى الحكم على إثر انقلاب 13 ماي 1958 فشكل

الجمهورية الفرنسية الخامسة وحكم فرنسا إلى غاية 1969. أنظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية ج 4 المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، دت ن، ص ص 732 - 733

23 - بن يوسف بن خدة، إتفاقيات إيفيان، مصدر سابق، ص ص 15-16.

24 - التحق بالوفد الخارجي للثورة سنة 1956، عين عضوا في المجلس الوطني للثورة، وكلف سنة 1957 بمهام دبلوماسية في نيويورك، ثم في غانا سنة 1958، عين مستشارا سياسيا ودبلوماسيا في الحكومة المؤقتة ومديرا لمكتب رئيسها فرحات عباس من 1958-1960، شارك في إدارة المفاوضات الأولى مع فرنسا وكان أحد المفاوضين الأساسيين في جميع مراحل مفاوضات إيفيان. أنظر: عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص ص 545-546.

25 - قيادي بارز في حركة أحباب البيان والحرية، شارك فرحات عباس في تأسيس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، انضم إلى اتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا سنة 1957، وأصبح عضوا في قيادتها، شارك في جلسات المفاوضات الأولى مع فرنسا ومنها مفاوضات مولان وإيفيان الأولى ولوغران، ثم استبعد بعد تنحية فرحات عباس من رئاسة الحكومة المؤقتة. أنظر: عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص ص 181-182.

26 - " لا تساهل في المبادئ "، المجاهد، العدد 7، (05 جوان 1961)، ص 03.

27 - " إرادة النجاح "، العمل، العدد 1449، (22 جوان 1960)، ص 01.

28 - " شجاعة أمام التاريخ "، العمل، العدد 1448، (21 جوان 1960)، ص 01.

29 - نفسه.

30 - ويقصد بها الأوساط اليمينية الفرنسية المتطرفة، وقسم من الجيش الفرنسي الرفض لسياسة المفاوضات والمنادي بفكرة " الجزائر الفرنسية ".

31 - " التفاوض المثمر "، العمل، العدد 1450، (23 جوان 1960)، ص 01. الطائفة المختطفة

32 - وهم القادة الذين أُلقت عليهم السلطات الاستعمارية القبض في 22 أكتوبر 1956 إثر حادثة القرصنة الجوية .

33 - " لوموند تشرح أسباب توقف المفاوضات "، العمل، (30 جوان 1960)، ص 04.

34 - " عقبات في طريق التفاوض "، العمل، العدد 1435، (30 جويلية 1960)، ص 01.

35 - " عذر أخطر من ذنب "، العمل، العدد 1460، (03 جويلية 1960)، ص 01.

36 - " رهان السلم "، العمل، العدد 1460، (05 جويلية 1960)، ص 01.

37 - بن يوسف بن خدة، قضية المفاوضات مع فرنسا، مجلة أول نوفمبر، منشورات المنظمة الوطنية للمجاهدين، عدد خاص، الجزائر، 1989، ص 32

38 - جاءت هذه المحادثات إثر محاولة الانقلاب العسكري التي تعرض له الجنرال ديغول، والذي أدرك بعد هذا الانقلاب حجم الخطر الذي أضحت تشكله حرب الجزائر على نظامه وبلده، فسارع لحل الأزمة، وتخلّى عن فكرة إشراك الحركة المصالية أو أي تيار آخر في المفاوضات مع الحكومة الجزائرية المؤقتة، وبهذا استأنف الوفدين عمليات التفاوض في 20 ماي 1961 بإيفيان، حيث ترأس الوفد الجزائري كل من كريم بلقاسم، سعد دحلب، محمد الصديق بن يحيى، الطيب بولحروف، أحمد فرانسيس، أحمد بومنجل، أحمد قايد، علي منجلي، وكان رضا مالك هو المتحدث الرسمي باسم هذا الوفد، في حين ترأس الوفد الفرنسي لويس جوكس. أنظر: بن يوسف بن خدة، إتفاقيات إيفيان، مصدر سابق، ص ص 23-24.

39 - " الأمل العظيم "، العمل، العدد 1733، (19 ماي 1961)، ص 01.

40 - للاستزادة في هذا الموضوع عد إلى: " فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية "، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، دار القصة للنشر، الجزائر، 2010.

41 - يقوم هذا النظام على مبدأ ازدواجية الجنسية لهذه الأقلية، وحق مشاركتها في السلطة في الجزائر المستقلة. وللمزيد حول الضمانات التي طالبت بها الحكومة الفرنسية لهذه الفئة راجع: بن يوسف بن خدة، إتفاقيات إيفيان، مصدر سابق.

42 - " بداية التفاوض العملي "، العمل، العدد 1745، (03 جوان 1961).

43 - " صعوبات لا بد لتصفية الاستعمار من تجاوزها "، العمل، العدد 1746، (04 جوان 1961)، ص 01.

44 - " حلول خيالية بانسة "، العمل، العدد 1768، (30 جوان 1961)، ص 01.

45 - وفي هذا الإطار كانت البعثة الجزائرية الدائمة لدى الأمم المتحدة، تعمل على شرح موقف الدولة الجزائرية المستقلة من قضية المستوطنين الفرنسيين فأكدت بأن الحكومة الجزائرية قررت عدم منع الجنسية الجزائرية عن أوروبيي الجزائر،

وأنها ستضمن لجميع الجزائريين كل الحقوق من غير النظر إلى أصولهم، غير أنها ترفض رفضاً قاطعاً أية فكرة من شأنها أن تمنح أية جماعة عنصرية إمتيازات خاصة، وتعتبر هذا العمل منافياً للديمقراطية.
46- " ندوة إيفيان تستأنف أشغالها اليوم "، مقال سابق، ص01.

47- " مستقبل الجالية الأوروبية في جزائر الغد "، مقال سابق، ص 4 .

48 - " الصحراء والسلم والمستقبل "، العمل، العدد1757، (17 جوان1961)، ص01.

49 - " مساعي فرنسية خطيرة "، العمل، العدد1755، (15 جوان1961)، ص01.

50 - " تشاؤم بالحاضر والمستقبل "، العمل، العدد1754، (14 جوان1961)، ص01.

51 - تـكون الوفد الجزائري في هذا اللقاء من كل من محمد بن يحيى ورضا مالك، بينما مثل الحكومة الفرنسية كل من برونو دولوس وكلود شايي، وقد تركّز النقاش بين الوفدين بشأن قضية الصحراء، حيث رفض الوفد الفرنسي أن يوضح موقفه حول استفتاء شامل يطبق على كافة التراب الوطني الجزائري بما في ذلك الصحراء، كما اعتبرت مسألة الأقلية الأوروبية حجر عثرة هذا اللقاء. أنظر: بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان، مصدر سابق، ص29 .

52 - تشكل الوفد الجزائري في هذه المحادثات من كل من : رضا مالك، كريم بلقاسم، سعد دحلب، محمد يزيد، محمد الصديق بن يحيى، لخضر بن طوبال، أما الجانب الفرنسي مثله كل من، برونو دولاس، رولان بيكار، جان دوبروقلي، لوي جوكس وكلود شايي ، حيث تم فيها الاتفاق مبدئياً بين الوفدين على كل القضايا التي كانت محل خلاف بينهما قبل ذلك. أنظر: بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان، نفس المصدر ، ص ص 38-39.

53 - بن يوسف بن خدة، قضية المفاوضات مع فرنسا، مصدر سابق، ص43.

54 - ما تجدر الإشارة إليه هو أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية اجتمع يوم 22 فيفري1962 لإبداء رأيه حول هذه الاتفاقيات والمصادقة عليها في حال الموافقة على بنودها ، وقد حضر الاجتماع 33 عضواً من أصل71 عضواً، وشارك في التصويت بالحضور أو بالوكالة 49 عضواً حيث جاءت نتائج لصالح الخطوط العامة للاتفاقيات، بحصيلة 45 صوتاً مؤيداً، مقابل أربعة أصوات عارضت محتوى هذه الاتفاقيات واعتبرتها تكريساً لمرحلة جديدة من الاستعمار، وأصحاب هذه الأصوات هم: هواري بومدين، علي منجلي مختار بوعزيم، قائد أحمد. أنظر: مصطفى هشماوي، مصدر سابق، ص198.

55 - بن يوسف بن خدة، قضية المفاوضات مع فرنسا، نفس المصدر، ص43. وللمزيد حول هذه الاتفاقيات عد إلى المصدر نفسه أو إلى :

- Saàd Dahleb, Pour l'indipendance de l'Algérie : mission accomplie Alger, Ed Dahleb 1990.

56 - " فحوى الاتفاقيات الجزائرية الفرنسية "، العمل، العدد1985، (09 مارس1962)، ص04.

57 - فشلت الحكومة الفرنسية في هذه الاتفاقيات في الدفاع عن أطروحة "الصحراء فرنسية"، غير أنها كانت قوية في انتزاع بعض الامتيازات كحصولها على حق الاستغلال المشترك- إلى جانب الجزائر- للثروات الطبيعية الموجودة بالصحراء، وفي مقدمتها البترول والغاز، وبقاء القاعدة العسكرية النووية بصحراء رقان مدة تحت سلطة فرنسا، وقد سمحت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بذلك، على أن لا يتم إلا في نطاق السيادة الجزائرية الكاملة. للاستزادة في الموضوع راجع: محمد الشريف سيدي موسى، قضية الصحراء الجزائرية في المفاوضات الجزائرية الفرنسية، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، دار القصب، الجزائر، 2010، ص299.

58 - " فحوى الاتفاقيات الجزائرية الفرنسية "، مقال سابق، ص04.

59- كان مقرراً أن تقوم الهيئة التنفيذية المؤقتة بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي قبل 12 أوت 1962، غير أن الأحداث التي شهدتها البلاد في تلك الصائفة أخرت عملها إلى سبتمبر 1962، حيث تم انتخاب هذا المجلس الذي تكون من 169 نائباً، وقد أوكلت إليه منذ هذا التاريخ كل السلطات التي كانت تشرف عليها الهيئة التنفيذية. أنظر : المسار السياسي للجمهورية الجزائرية من بناء الدولة والمؤسسات إلى تعزيز المكاسب الديمقراطية، جريدة المساء، 5 جويلية 2012 .

60 - " فحوى الاتفاقيات "، نفس المقال، ص04.

61 - " ربع ساعة الأخير الحقيقي "، العمل، العدد1992، (17 مارس1962)، ص01 .

62 - " إنه ليوم عظيم في تاريخ المغرب العربي الكبير "، العمل، العدد1994، (19 مارس1962)، ص01 .

63 - " عبرة النجاح... طريق المستقبل "، العمل، العدد1994، (19 مارس1962)، ص01.

64 - " ارتياح العالم ضمان لنجاح الخطوة الموالية "، العمل، العدد1995، (20 مارس1962)، ص01.